

قسم الاقتصاد : السنة أولى ماستر تخصص : اقتصاد الطاقة

مقياس : اقتصاديات تغير المناخ

د ، مسمى نجاة

المحاضرة السادسة : الآليات التعامل مع تغير المناخ _ المنطقة العربية

نمورجا



المحتويات:

أولاً: مقدمة

ثانياً: الهدف من الخطة

ثالثاً: التعامل مع برامج تغير المناخ

▶ التكيف

▶ التخفيف

▶ القضايا التقاطعية

رابعاً:اليات التنفيذ



تمهيد

- ▶ تقع المنطقة العربية في نطاق المناطق الجافة والقاحلة وتعتبر من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغير المناخ من تهديد للمناطق الساحلية، وازدياد حدة الجفاف والتصرّر وشح الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، وانتشار الأوبئة والآفات والأمراض على نحو غير مسبوق.
- ▶ من المتوقع أن يكون للتأثيرات المحتملة للتغير المناخ انعكاسات سلبية على التنمية في المنطقة العربية، وكذلك أن يكون لها تداعيات اجتماعية مما سينتج عنه ضغوط متزايدة على البيئة والموارد، وأيضاً لها تداعيات على الصحة العامة والتنمية المستدامة.



المرجعية

يأتي وضع خطة عمل عربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، تنفيذاً :

- ▶ لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة صادر في دورته الـ 19 في 2007.
- ▶ الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي 2007



إعداد الخطة

الجهات

- ▶ الحكومات العربية
- ▶ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- ▶ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ▶ الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- ▶ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري .
- ▶ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية / مكتب غرب آسيا.
- ▶ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا".
- ▶ برنامج الأمم المتحدة للبيئة / المكتب الإقليمي لغرب آسيا .
- ▶ المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة "إيكاردا".
- ▶ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد".



الوثائق:

- ▶ الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي.
- ▶ الملخص التنفيذي للتقرير التقييمي الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC.
- ▶ تقرير التنمية البشرية 2007/2008 حول التغير المناخي
- ▶ الأجزاء الخاصة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الواردة بالتقارير التي أعدتها المنظمات العربية والإقليمية كل فيما يخصه.
- ▶ إعلان أبو ظبي حول المسؤولية البيئية لقطاع الأعمال والإنتاج الأنظف.
- ▶ نتائج المائدة المستديرة بشأن إنشاء مرفق البيئة العربي.
- ▶ تقرير استطلاع الرأي حول ظاهرة التغير المناخي.
- ▶ قرار القمة العربية بشأن تغير المناخ (سرت: ٢٧-٢٠١٣/٢٨).
- ▶ عدد من نتائج مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- ▶ مخرجات مؤتمر ريو+20.

ثانياً: الهدف من الخطة



١. الهدف العام للخطة

تعزيز قدرات الدول العربية لاتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع
قضايا تغير المناخ على نحو يقلل من آثاره السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والبيئية وبما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة في
المنطقة العربية .



الأهداف الإستراتيجية

- ▶ الاستعداد لمجابهة الآثار المحتملة لتغير المناخ من خلال برامج التكيف.
- ▶ الإسهام الطوعي في التخفيف من مخاطر تغير المناخ والمشاركة في الجهود الدولية لخفض الانبعاث، في إطار آليات الاتفاقية، على أن يرتبط حجمه ومداه بما توفره الدول المتقدمة من الدعم اللازم من تمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.
- ▶ المحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتأمين عدم تضرر المستوى المعيشي للمواطن العربي بتأثيرات تغير المناخ.
- ▶ تعزيز وتيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- ▶ تعزيز وبناء القدرات المؤسساتية الوطنية والإقليمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ ومجابهة الكوارث.
- ▶ توفير الظروف المواتية لحفز التعاون الإقليمي والدولي اللازم لمساندة البرامج الوطنية.

ثالثاً: برامج التعامل مع تغير المناخ

التكيف

التخفيف

القضايا التقاطعية



التكيف



التكيف:

وهو مجموعة السياسات والممارسات والمشاريع التي ترمي إلى إحداث تعديلات من شأنها تحسين ورفع كفاءة البنى الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية والأنظمة البيئية، لزيادة مرونة هذه النظم وجعلها أكثر قدرة على مجابهة الآثار المحتملة للتغير المناخي والاستفادة من الفرص المتاحة.

وتتضمن عمليات التكيف مع تغير المناخ تجنب المخاطر وذلك بالحد من قابلية التضرر وزيادة القدرة على التكيف، و وضع خطط وبرامج التكيف بالاعتماد على التقييم المجمع للمخاطر.



عناصر خطة التكيف

التقييم المتكامل لقابلية التضرر وفهم طبيعته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على القطاعات المختلفة : وتقييم المخاطر ومدى قدرة المجتمع ببنائه التنظيمية وفعالياته الاقتصادية على التكيف معه.

الحد من مخاطر الكوارث المناخية : تنفيذ إطار عمل هيوجو ومتابعته ودمج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج المتعلقة بالتكيف، إضافة إلى بناء وتعزيز التعاون مع الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

التمييز بين نموذجين من التكيف : أولهما التكيف الذي يرمي إلى تحسين البنية الأساسية التي من شأنها زيادة القدرة على التكيف وبالتالي توفير فرص نجاح إجراءات التكيف . والثانية تتعلق بإجراءات التكيف الموجهة مباشرةً للمساعدة في الحد من الأضرار أو تفاديتها

بناء القدرات : للمؤسسات والموارد البشرية

برامج التكيف القطاعية:

- ▶ هي مجموعة من برامج التكيف مع تغير المناخ تغطي عدداً من القطاعات. وتركز هذه البرامج بصفة خاصة على:
 - ▶ توفير البنية التحتية اللازمة للحد من المخاطر المتوقعة،
 - ▶ تحسين كفاءة إدارة الموارد الطبيعية باستخدام نظم الرصد والمراقبة والإنذار المبكر والتقانات المناسبة، والاستعداد لمواجهة الكوارث، وبناء القدرات،
 - ▶ إتاحة وتحسين وتبادل المعلومات بما في ذلك المعلومات المناخية، ورفع مستوى التوعية العامة وتكوين الشراكات.



برامج التكيف القطاعية:

وتكون هذه البرامج متنسقة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يشجع النمو الاقتصادي المستدام ويساعد على الحد من الفقر، ويزيد من مرونة القطاعات الاقتصادية القابلة للتضرر من جراء تغير المناخ: وتشمل القطاعات التالية:

- المناخ
- المياه والأراضي والتنوع الحيوي
- الزراعة والغابات
- التنوع الاقتصادي
- التشييد والبناء
- السياحة
- السكان والمستوطنات البشرية
- الصحة العامة
- البحار والمناطق الساحلية.



التخفيف



عناصر خطة التخفيف

- حصر وتقدير انبعاثات الغازات الدفيئة ومعدلات تطورها في القطاعات المختلفة بغرض وضع الأهداف، واعتماد مؤشرات يقاس بموجتها التقدم المحرز
- تقييم خيارات التخفيف في القطاعات المختلفة وذلك لتحديد إمكانات التنفيذ وأولوياته
- وضع أهداف وطنية/إقليمية تحقق عدداً من المنافع الجانبية إضافة إلى دورها الأساسي في الحد من الانبعاثات
- وضع برامج ونشاطات التخفيف بحيث تشمل مختلف أنواع الانبعاثات الضارة بالمناخ ولجميع القطاعات المعنية وأن تكون ذات منافع جانبية أخرى.
- بناء القدرات بغرض تعزيز دور المؤسسات لتنفيذ برامج التخفيف الطوعية في القطاعات المختلفة ولدعم التنمية البشرية .



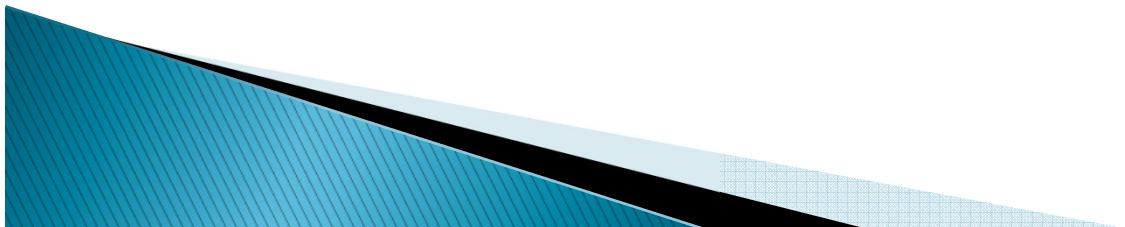
برامج التخفيف الطوعية:

هي مجموعة من البرامج الطوعية للتخفيف من مخاطر تغير المناخ تغطي عدداً من القطاعات، وتركز هذه البرامج على الإدارة الرشيدة لها، وتشمل القطاعات التالية:

- المياه والأراضي والتنوع الحيوي
- الزراعة والغابات
- الصناعة المستدامة
- الطاقة
- النقل
- التشييد والبناء



القضايا التقاطعية



القضايا التقاطعية

وهي قضايا ترتبط بالمجتمع وتفاعلها مع البيئة ونشاطاته وارتباطها الوثيق بتغير المناخ، لذا تتناول الخطة برنامجين هما

- تعزيز الوعي البيئي
- تعزيز مشاركة المرأة في قضايا تغير المناخ



رابعاً: آليات التنفيذ



أولاً:

الإطار الزمني: يتم تنفيذ هذه الخطة خلال فترة عشر سنوات على مراحلتين، كل مرحلة خمس سنوات، من خلال برامج وأنشطة وطنية وإقليمية مشتركة،



ثانياً:

التمويل: لا بد من تعبئة الموارد المالية الضرورية لوضع خطط وبرامج التعامل مع قضايا تغير المناخ بما يكفل تنفيذ إجراءات التكيف والتحفيض . ومن المتوقع أن تمول النشاطات الوطنية أساساً من دعم دولي في إطار وفاء الدول المتقدمة بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو . وكذلك من مصادر ووسائل التمويل الأخرى المتاحة.

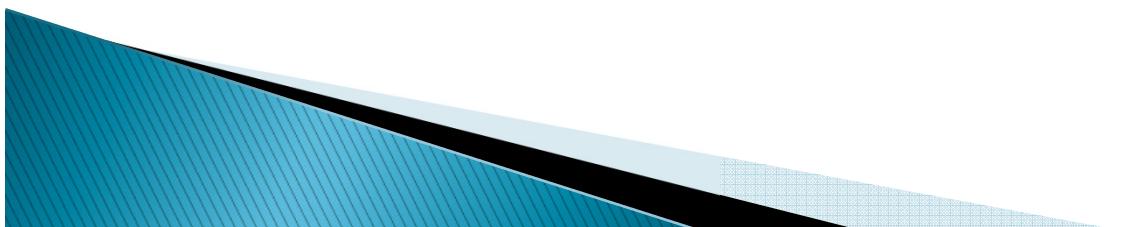
وفي الإطار الإقليمي يتطلب تنفيذ الخطة موارد مالية تقدر بزيادة قدرها 20% في الموازنات السنوية للمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة . ومن مصادر التمويل المحتملة:

- المصادر الوطنية والإقليمية (طوعية)
- المصادر الدولية



ثالثاً:

نقل التكنولوجيا والتقانات الحديثة : وذلك لتمكن الدول العربية من الاستفادة منها مع الحفاظ على الملكية الفكرية، للقيام ببرامج التكيف والتخفيض والسعى لإزالة عوائق التنفيذ



رابعاً

الأطر المؤسسية والتشريعات : تطوير القوانين ووضع تشريعات وأطر تنظيمية مناسبة تشجع على اتخاذ تدابير التكيف بالإضافة إلى حشد الموارد البشرية والاقتصادية والمؤسسية، للعمل في القضايا المتعلقة بالتكيف والتخفيف ويتم التنفيذ على مستويين:

- المستوى الوطني : تشكل لجان وطنية لتغير المناخ في الدول العربية، تكون من مختلف الأطراف الوطنية الحكومية
- المستوى الإقليمي : يتم تشكيل "مجلس تنسيقي عربي لتغير المناخ" لمتابعة تنفيذ برامج وأنشطة "خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ"



خامساً

دور الجهات المعنية : وتحدد الخطة الدور المنوط

بكل من:

- **الحكومات.**
- **المنظمات العربية والإقليمية والدولية**
- **المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني**
- **القطاع الخاص**
- **الإعلام**



سادساً

المتابعة والتقييم: يكلف المجلس التنسيقي العربي لتغيير المناخ بمتابعة وتقدير تنفيذ الخطة العربية، وذلك على المستوى الإقليمي؛ بينما تكلف الجان الوطنية لتغيير المناخ في الدول العربية بمهمة متابعة التقدم المحرز على المستوى الوطني من خلال الإشراف المباشر على التنفيذ ورفع تقارير دورية إلى المجلس التنسيقي العربي لتغيير المناخ.

